

الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقته بجيرانه ولا يبرام معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن مع انتهاء الفترة الانتقالية » .

ولا بد ان نأخذ بعين الاعتبار ، ان الفترة الانتقالية غير محددة المدة في واقع الامر ، وان السيادة والامن خلالها وكذلك الاشراف على سلطة المجلس الاداري هي من حـق اسرائيل . وان التفاوض سيتم بشأن مستقبلهما بين ممثلي اسرائيل ومصر والاردن وسكان المنطقتين المنتخبتين في ظل الوضع المشار اليه . فلنا ان نتصور اي مستقبل يمكن ان ينبثق عن ذلك الوضع ، الذي ستكون خلاله العلاقات بين اسرائيل ومصر قد بلغت اوج تلاحمها ، ويفترض ان تقوم فيه علاقات اخرى حميمة بين اسرائيل وجيرانها الاخرين ، لو قبل الاخرون ما يعرضه عليهم السادات ! .

#### شرطة عربية لحماية امن اسرائيل

والاتفاقية نفسها قد نصت على انه « من بين الامور الاخرى ستتوصل المفاوضات الـى حل لموقع الحدود وطبيعة ترتيبات الامن » ، فأي شيء اكثر من هذا كان يطمح اليه مشروع بيغن ، واية قيمة تبقى لجملة وردت بعد كل ذلك تقول لا ٠٠٠ ولا بد ايضا للمصل الذي يتم التوصل اليه ان يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة . . .

ولا تدع الاتفاقية رغم كل التحفظات السابقة اي مجال للالتباس حول دور اسرائيل في مستقبل المنطقتين حتى بعد انتهاء الفترة الانتقالية ، اذا كان سيقدر لها ان تنتهي ، فقد نصت على ما يلي :

« ستتخذ كافة الاجراءات الضرورية والاحكام لضمان امن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وبعدها ، وللمساعدة على توفير مثل هذا الامن ستشكل سلطة الحكم الذاتي قوة قادرة من البوليس المحلي من بين سكان الضفة الغربية وغزة ، وستقيم هذه القوة اتصالات مستمرة حول قضايا الامن الداخلي مع ضباط تعينهم كل من اسرائيل والاردن ومصر » .

ان المعنى الحرفي لهذا الكلام الصريح ، ان الحكم الذاتي سيشارك بدوره في قمع اي نشاط لا ترضى عنه اسرائيل . وان اسرائيل مع مصر والاردن ستعين الضباط المسؤولين عن قضايا الامن الداخلي في الضفة والقطاع . وان هذا سيكون طبقا للاتفاقية وضعا مستمرا . وهو وضع يوازني وجود القواعد العسكرية ، والمستوطنات الاسرائيلية ، اي السيادة الاسرائيلية الفعلية . وهي امور تتجاوز حتى طموحات مشروع بيغن .

و « خلال الفترة الانتقالية » « سيشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن ، وسلطة الحكم الذاتي لجنة دائمة ليقرروا بالاتفاق الخصوصيات والتفاصيل المتعلقة بدخول الاشخاص المشردين من الضفة الغربية وغزة العام ١٩٦٧ علاوة على الاجراءات الضرورية لمنع الاخلال بالامن والنظام ، ويمكن لهذه اللجنة ان تعالج القضايا الاخرى ذات الاهتمام المشترك » .

وهو نص يتطابق مع امثاله من النصوص التي تضمنتها فقرات مشروع بيغن وقـد اضيف اليها وجود ممثلي مصر في اللجنة التي اصبحت هنا رابعة بعد ان كانت ثلاثية . وعبارة القضايا الاخرى ذات الاهتمام المشترك ، يمكن ان تستوعب ما اغفل هنا من